E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1998/88
19 December 1997
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH/SPANISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات عن دورتها التاسعة والأربعين

تقرير مقدم من السيد خوسي بنغوا رئيس اللجنة الفرعية في دورتها التاسعة والأربعين، أعد بموجب الفقرة ١٠ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٢٢/١٩٩٧

مقدمة

١- في القرار ٢٢/١٩٩٧ المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ والمعنون "أعمال اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات"، أعربت لجنة حقوق الإنسان عن تقديرها للخطوات التي اتخذتها اللجنة الفرعية بغية إصلاح وتحسين أساليب عملها، بما في ذلك بصورة خاصة ترشيد مشروع جدول أعمالها المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين، والبدء في إجراء دراسة بشأن كيفية تنقيح البرنامج الزمني لعملها من أجل تحسين التشاور فيما بين الأعضاء (المقرر ١١٢/١٩٩٦)، والمقرر الخاص بالحد من المبادرة بإجراء دراسات جديدة (المقرر ١١٣/١٩٩٦)، وتجميع القواعد الإجرائية القائمة والمسائل الإجرائية التي يتعين حسمها (المقرر ١١٤/١٩٩٦) والمقرر المتعلق بتجنب الازدواج مع أعمال لجنة حقوق الإنسان عن طريق عدم اتخاذ إجراءات أثناء دورتها التاسعة والأربعين بشأن حالات حقوق الإنسان التي تكون قيد النظر في إطار الإجراءات العامة للجنة حقوق الإنسان (المقرر ١١٥/١٩٩٦). وأكدت اللجنة من جديد أن اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات يمكن أن تساعد لجنة حقوق الإنسان أفضل ما تكون المساعدة عن طريق تزويدها بتوصيات ترتكز على آراء ووجهات نظر الخبراء المستقلين التي ينبغي أن تنعكس على نحو ملائم في تقرير اللجنة الفرعية، وكذلك في دراسات الخبراء التي تُجرى تحت رعاية اللجنة الفرعية. كما أكدت من جديد ضرورة أن يؤدي أعضاء اللجنة الفرعية مهامهم بصفتهم الشخصية.

٢- وفي نفس القرار، تطلب اللجنة إلى اللجنة الفرعية أن تواصل القيام على نحو دقيق باستعراض أساليب عملها بغية زيادة تحسين كفاءتها وتجنب الازدواج بين عملها وعمل لجنة حقوق الإنسان وآلياتها، مراعية في ذلك وجهات نظر الدول الأعضاء، وتطلب في هذا الصدد إلى اللجنة الفرعية القيام بما يلي:

(أ) التركيز على دورها الرئيسي بوصفها هيئة استشارية للجنة حقوق الإنسان؛

(ب) الامتناع من الآن فصاعداً عن الازدواج بين عملها وعمل لجنة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحالات القطرية الجاري النظر فيها في إطار الإجراءات العامة للجنة حقوق الإنسان، فضلاً عن الحد من الحالات الاستثنائية، التي تنشأ فيها ظروف جديدة وخطيرة بشكل خاص؛

(ج) إيلاء اهتمام خاص لعملية اختيار الدراسات، وأن تضع في الحسبان، عند اختيار مواضيع من أجل دراستها، توصيات لجنة حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وأن تشرح الاختيار الذي أُخذ به بغية تمكين لجنة حقوق الإنسان من أن تقيّم بشكل واف مدى الحاجة إلى إجراء دراسة محددة؛

(د) زيادة تحسين استقلال وحياد اللجنة الفرعية، وخاصة في المناقشات المتعلقة بالحالة في بلد محدد؛

(هـ) تيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية؛

(و) تحسين المشاورات مع المقررين الخاصين الذين يجرون دراسات من أجل اللجنة الفرعية؛

(ز) زيادة تعزيز التعاون مع الآليات التابعة للجنة حقوق الإنسان ومع كافة الهيئات ذات الصلة، في نطاق اختصاصها، بما في ذلك هيئات معاهدات حقوق الإنسان ومؤسسات البحوث ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة؛

(ح) التركيز بشكل صارم على المسائل المتصلة بحقوق الإنسان وفقاً لولايتها.

٣- وطلبت اللجنة من اللجنة الفرعية تكريس وقت كاف في دورتها التاسعة والأربعين لمناقشة أساليب عملها وإعداد توصيات محددة بشأن هذه المسألة كيما تنظر فيها لجنة حقوق الإنسان.

٤- وطلبت اللجنة من رئيس اللجنة الفرعية في دورتها التاسعة والأربعين أن يقدم تقريراً إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين عن الجوانب الهامة لعمل اللجنة الفرعية.

٥- وبناء على هذا الطلب، يقدم رئيس اللجنة الفرعية هذا التقرير الموجز إلى لجنة حقوق الإنسان. وسوف يقدم رئيس اللجنة الفرعية، عند الضرورة، مزيداً من التفاصيل فيما يتعلق بالجوانب المختلفة لأعمال الدورة التاسعة والأربعين للجنة الفرعية في بيانه إلى اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين. ومعروض على اللجنة في الوثيقة E/CN.4/1998/2-E/CN.4/Sub.2/1997/50 تقرير اللجنة الفرعية عن دورتها التاسعة والأربعين.

أولاً - جدول أعمال اللجنة الفرعية وترشيده

٦- تنفيذاً لطلب لجنة حقوق الإنسان ترشيد جدول أعمال اللجنة الفرعية، اعتمدت اللجنة الفرعية في دورتها التاسعة والأربعين، جدول أعمال يشمل ١٤ بنداً (بدلاً من ٢٢ بنداً في ١٩٩٦)، من بينها بنود إجرائية تتعلق بتنظيم عملها وبنود أساسية تغطي العناصر المختلفة للولاية التي حددها كل من اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجنة الفرعية. وتمثل الترشيد جزئياً في تجميع عدد من المسائل المتصلة فيما بينها تحت بند واحد من جدول الأعمال، وجزئياً في اللجوء بقدر أكبر إلى النظر مرة كل سنتين في بعض البنود الفرعية. وأتاح هذا الترشيد للجنة الفرعية إدارة عملها على نحو أفضل في الوقت المحدود المتاح خلال الدورة وتسهيل دراسة البنود قيد المناقشة بعمق أكبر.

ثانياً - بيان رئيس الدورة الثالثة والخمسين للجنة حقوق الإنسان

٧- في الفقرة ٩ من القرار ٢٢/١٩٩٧، دعت اللجنة رئيسها إلى إبلاغ اللجنة الفرعية بالمناقشات التي تدور في إطار البند المعنون "تقرير اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات عن دورتها التاسعة والأربعين". وبناء على هذا القرار، وجهت اللجنة الفرعية دعوة إلى رئيس الدورة الثالثة والخمسين للجنة، السيد ميروسلاف سومول، الذي ألقى بياناً أمام اللجنة الفرعية في ٥ و٦ آب/أغسطس ١٩٩٧.

٨- وقال الرئيس إنه لا جدال بين أعضاء اللجنة على أن اللجنة الفرعية قد تغيرت خلال السنوات الأخيرة. وحدث ذلك لا بسبب التطورات الخاصة باللجنة الفرعية فحسب، وإنما أيضاً بسبب التغيرات في غيرها من الهيئات والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان. وقد رحبت وفود عديدة بالخطوات التي اتخذتها اللجنة الفرعية بالفعل نحو ترشيد عملها، وعلى سبيل المثال، مقررها بعدم اتخاذ إجراء في حالات حقوق الإنسان الجاري النظر فيها بالفعل بواسطة اللجنة. وأكد، مع ذلك، أنه لا تزال هناك حاجة إلى اصلاح أوسع وأكثر عمقاً.

٩- وتقوم اللجنة الفرعية بدور هام كمستشار للجنة فيما يتعلق بدراسات الخبراء التي تقوم بها. وينبغي للجنة الفرعية أن توجه اهتماماً خاصاً لعملية اختيار الدراسات، ولدى قيامها بذلك، ينبغي أن تفكر بعناية في الكيفية التي يمكن أن تستخدم بها المقترحات لتلبية احتياجات المجتمع الدولي في ميدان حقوق الإنسان.

١٠- وأشار إلى أن اللجنة لاحظت أن كل واحد من الخبراء يأتي من بلد مختلف. وبالفعل، فمن خلال تنوع الآراء يمكن للجنة الفرعية أن تقدم خبرتها الحقيقية وحكمتها المتعددة الثقافات للمساعدة على حل مشاكل حقوق الإنسان التي تهم الجميع. وأعرب عن اقتناعه بضرورة تلافي المداخلات السياسية في الحالات القطرية، للمحافظة على استقلال وحياد الخبراء.

١١- وأخيراً، أشار السيد سومول إلى أن اللجنة طلبت أيضاً من اللجنة الفرعية "تيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية". وفي رأيه، أن المنظمات غير الحكومية تلعب دوراً هاماً وقيماً كموردة للمعلومات. وأضاف أن اللجنة واللجنة الفرعية تقدران منذ مدة طويلة إسهام المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد. وينبغي لكل من اللجنة واللجنة الفرعية، من أجل تطوير وتحسين علاقاتهما

المتبادلة مع مجتمع المنظمات غير الحكومية، أن يناقشا مع المنظمات غير الحكومية المعنية امكانيات جديدة للتعاون يكون من شأنها جعل الوصول إلى المعلومات وتدفقها أكثر فاعلية وأقل استهلاكاً للوقت.

ثالثاً - إجراءات اللجنة الفرعية بشأن أساليب عملها

١٢- تدير اللجنة الفرعية عملها من خلال برنامجها الدراسي من جهة، وباستخدام أفرقتها العاملة من جهة أخرى، وبمناقشاتها ومقرراتها التي تجريها وتتخذها بكامل هيئتها من جهة ثالثة. فقد اجتمعت أربعة أفرقة عاملة فيما بين الدورات قبل الدورة التاسعة والأربعين: الفريق العامل المعني بالاتصالات، والفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، والفريق العامل المعني بشؤون الأقليات، والفريق العامل المعني بأشكال الرق المعاصرة.

١٣- وربما تمثل الأفرقة العاملة الثلاثة الأخيرة الأعمدة الأكثر صلابة التي يستند إليها عمل اللجنة الفرعية. وربما كان ينبغي التفكير بشكل أكثر في الكيفية التي ترتبط بها نتائج ومناقشات الأفرقة العاملة هذه بعمل اللجنة الفرعية بكامل هيئتها، حتى لا يحدث، من ناحية، ازدواج في المناقشات التي تجري في الفريق العامل والمناقشات التي تجري في اللجنة الفرعية، ومن ناحية أخرى، حتى يتسنى لجميع الأعضاء الإحاطة علماً بالفعل بنوعية المناقشات داخل الأفرقة العاملة، وعلى وجه خاص الإحاطة بالنتائج التي تتوصل إليها الأفرقة العاملة هذه ومناقشاتها. وبعبارة أخرى، ينبغي التفكير في تحسين العلاقة الأساسية بين الأفرقة العاملة واللجنة الفرعية بكامل هيئتها.

١٤- وبالإضافة إلى الأفرقة العاملة المذكورة أعلاه، أنشأت اللجنة الفرعية فريقين عاملين للدورة بشأن إقامة العدل وأساليب عملها. وفي الفريق العامل الأخير وجه اهتمام خاص لاختيار الدراسات وعددها وإدارتها. ومن المشاكل الأخرى التي نوقشت كيفية استخدام الوقت المتاح خلال كل دورة على أفضل نحو، وأخيراً، احتمال عقد دورة لمدة خمسة أسابيع.

١٥- وعقدت اللجنة الفرعية ٤١ جلسة، تجاوزت في مجموعها ١٤٠ ساعة. واستُخدمت ٤٥ ساعة تقريباً من قبل الخبراء الـ٢٦ (أكثر من ٦٠٠ مداخلة)، و١١ ساعة من قبل المراقبين الحكوميين الـ١٠٢ (١١٠ مداخلة تقريباً شملت الحق في الرد)، و٢٥ ساعة من قبل المنظمات غير الحكومية الـ١١٨ المعتمدة (٢٢٠ بياناً تقريباً)، وباقي الوقت من قبل الرئيس والمتكلمين المدعوين والمنظمات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة. وحضر الدورة التاسعة والأربعين للجنة الفرعية ١ ٢١٠ شخصاً تقريباً.

١٦- وجرى النظر فيما مجموعه ١٠٢ وثيقة، بلغت ١ ٣٦٨ صفحة. وجرى توزيع الوثائق بجميع اللغات الرسمية في آن واحد وذلك لأول مرة في عمل اللجنة الفرعية.

١٧- واعتُمد ما مجموعه ٤٣ قراراً و١٩ مقرراً تغطي طائفة واسعة من المواضيع.

رابعاً - أساليب العمل المتعلقة ببند جدول الأعمال الخاص بانتهاكات حقوق الإنسان

١٨- بناء على الفقرة ٣(ب) من قرار اللجنة ٢٢/١٩٩٧، لم تناقش اللجنة الفرعية الحالات القطرية الجاري النظر فيها في إطار الإجراءات العامة للجنة حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، قررت اللجنة الفرعية (المقرر ١٠٦/١٩٩٧) أن يجري التصويت بالاقتراع السري على جميع مشاريع القرارات والمقترحات ذات الطابع الإجرائي المتعلقة ببنود جدول أعمالها ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية و"الإجراء ١٥٠٣".

١٩- وختاماً، أعربت اللجنة الفرعية عن الفكرة التي مفادها أن لجنة حقوق الإنسان، من خلال قرارها ٢٢/١٩٩٧، فتحت مجالات جديدة كيما تقوم اللجنة الفرعية بتحليل حالة حقوق الإنسان في العالم. ولقد احتل هذا البند من جدول أعمال اللجنة الفرعية الاسبوع الأول من العمل كله تقريباً وثلاث جلسات طويلة ومكثفة لاعتماد القرارات. وكُرس لهذا البند ما مجموعه ١٠ جلسات. وكان هناك شعور بأن اللجنة الفرعية أصبحت من جديد محفلاً لمناقشات كانت مثيرة أحياناً لما يحدث في شؤون حقوق الإنسان. ولعل اعتماد قرارات كثيرة لم يكن بالأمر المهم تماماً أو الأمر المهم الوحيد، ولكن المناقشات التي دارت في جميع هذه الأمور اعتُبرت ذات أهمية كبيرة، من حيث اسهام المنظمات غير الحكومية والحكومات المراقبة وأفكار ومناقشات خبراء اللجنة الفرعية أنفسهم.

خامساً - التقارير والدراسات والمواضيع الجديدة

٢٠- استُكمل عدد من الدراسات في الدورة التاسعة والأربعين، منها دراستان بشأن موضوع الإفلات من العقاب.

٢١- وقدم السيد لياندرو ديسبوي تقريراً نهائياً بشأن حالات الطوارئ، وعينت اللجنة الفرعية السيد أيوان مكسيم بصفته المقرر الخاص الجديد بشأن هذا الموضوع. وقدم السيد عون الخصاونة تقريراً نهائياً آخر بشأن عمليات نقل السكان، وتقرر نشر هذا التقرير على نطاق واسع.

٢٢- وهناك خمس دراسات جارية: الاغتصاب المنظم والعبودية الجنسية خلال المنازعات المسلحة؛ والمعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة بين الدول والسكان الأصليين؛ والممارسات التقليدية التي تؤثر على صحة النساء والبنات الأطفال؛ والسكان الأصليون وعلاقتهم بالأرض؛ وحقوق الإنسان وتوزيع الدخل.

٢٣- وتلقت اللجنة الفرعية تقريراً مرحلياً بشأن ورقة العمل المشتركة الجاري إعدادها بواسطة عضوين من اللجنة الفرعية مع عضوين من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري بشأن المادة ٧ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وستُقدم ورقة العمل المشتركة، التي تقرر إعدادها

بموجب المقرر ١٩٩٦/١٢٠ للدورة الثامنة والأربعين للجنة الفرعية، في الدورة الخمسين لهذه اللجنة وهي تمثل أول جهد تعاوني مع اللجنة الفرعية بشأن ورقة بحث.

٢٤- وكُلف خبراء بإعداد ورقات العمل التالية خلال الدورة التاسعة والأربعين: الحق في التعليم، بما في ذلك التعليم في مجال حقوق الإنسان؛ وأسلحة التدمير الشامل أو الأسلحة ذات الأثر العشوائي؛ والعلاقة بين التمتع بحقوق الإنسان وأساليب عمل الشركات عبر الوطنية وأنشطتها؛ والنقل غير المشروع للأسلحة؛ والحق في الوصول إلى إمدادات المياه العذبة وخدمات الإصحاح؛ ومفهوم العمل الإيجابي؛ وقضاء الأحداث. وسيجري تحديث الدراستين المتعلقتين بالحق في محاكمة نزيهة والحق في غذاء كاف. وعلى أساس ورقات العمل هذه ستقرر اللجنة الفرعية في العام القادم ما إذا كان يتعين أن تصبح بعض المسائل التي نوقشت فيها موضوعاً لدراسات أكثر عمقاً يقوم بها مقررون خاصون جدد للجنة الفرعية. وكما في الماضي، سيقوم خبراء بإعداد جميع ورقات العمل دون أن تترتب على ذلك آثار مالية.

٢٥- واعتمدت اللجنة الفرعية المقرر ١٩٩٧/١١٢ الذي أنشأ المعايير التي ينبغي أن تراعيها اللجنة الفرعية لدى اختيار مواضيع جديدة لدراستها.

٢٦- وأُدخلت عدة مواضيع جديدة في عمل اللجنة الفرعية. وشمل ذلك النساء والحق في الاسكان الملائم والأرض والملكية؛ والحق في العودة؛ وضرورة مراعاة أحكام القوانين الانسانية وقوانين حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛ والمعايير القانونية المطبقة على حالات التشريد القسري؛ والآثار المعاكسة للعقوبات الاقتصادية على التمتع بحقوق الإنسان؛ وضرورة أن يقوم الأعضاء والمراقبون الحكوميون وغير الحكوميين بحوار بناء ومشاورات بشأن حقوق الإنسان؛ وحالة أطفال الشوارع والمحتجزين القصر.

٢٧- وجرى إيلاء اهتمام خاص إلى موضوع الإرهاب وحقوق الإنسان بعد ورقة العمل التي قدمتها العضوة المناوبة السيدة كاليوبي كوفا، التي قُدمت التوصية بتعيينها مقررة خاصة للقيام بدراسة شاملة بشأن هذا الموضوع.

٢٨- وقُدمت توصية أيضاً بتعيين مقررين خاصين جدد للمواضيع التالية: الحق في حرية التنقل (السيد فولوديمير بوتكيفيتش)؛ والآثار المعاكسة والإيجابية للتقدم العلمي (السيد عثمان الحاج)؛ وخصخصة السجون (السيد محمد علي خان).

٢٩- وهناك أيضاً توصية إلى اللجنة بتعيين مقرر خاص للجنة بشأن إفلات مرتكبي انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من العقاب.

سادساً - تقييم الرئيس للدورة التاسعة والأربعين للجنة الفرعية

٣٠- تبين من جدول الأعمال الجديد للجنة الفرعية، الذي يقوم على التجميع المنهجي للمسائل، أنه منطقي للغاية، وأسهم في رفع مستوى مناقشاتها، لا سيما المناقشات المتعلقة بالعنصرية والعمال المهاجرين والأشكال الجديدة لرهاب الأجانب، وكذلك فيما يتعلق بآثار هذه القضايا على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعالم المعاصر. وقد وجهت بالفعل عدة نداءات إلى اللجنة الفرعية خلال المناقشات كيما تركز

على هذه المسائل وتعطيها الأولوية في أعمالها المقبلة. وفضلاً عن ذلك، أتاح جدول الأعمال ربط الظواهر المتعلقة بالعنصرية ورهاب الأجانب بالقضايا المتعلقة بأشكال العمل الجديدة والعمال المهاجرين والشركات عبر الوطنية والتيارات الكبيرة لهجرة السكان، على نحو ابتكاري وحديث ومثير للاهتمام. واقتُرح على اللجنة الفرعية أن تتصور إما إنشاء فريق عامل يكلَّف بالتفكير في هذه المسائل أو إدراجها في ولاية أحد الأفرقة العاملة القائمة.

٣١- وكانت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تثير كل عام اهتماماً متزايداً داخل اللجنة الفرعية لثمانية قرارات. وتشير كل الدلائل إلى أن احترام هذه الحقوق سوف يحظى في المستقبل باهتمام متزايد. وهناك قضايا أخرى تناولتها اللجنة الفرعية مثل حرية التنقل وعمليات التشريد القسري والحق في العودة، وعلى وجه خاص الارهاب وحقوق الإنسان، وهي تستحق أن تظل قيد البحث، وأخرى، مثل تجارة الأسلحة، ينبغي دراستها بعمق أكبر.

٣٢- وينبغي للجنة الفرعية مع ذلك ترشيد أعمالها بقدر أكبر في دورتها الخمسين. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المعايير العملية والواضحة بشأن إعداد الدراسات الجديدة، التي حددها الفريق العامل للدورة بشأن أساليب عمل اللجنة الفرعية، ستتيح تحسين نوعية أعمالها المقبلة. ولقد أثبتت اللجنة الفرعية بالفعل في دورتها التاسعة والأربعين أنها هيئة منفتحة وديمقراطية ومخلصة ومدركة لأهمية مهمتها. وينبغي لها مواصلة إجراء مناقشاتها واضعة في الاعتبار قدر الإمكان تنوع المواقف والثقافات السياسية الحالية. وسوف تكون دورتها الخمسون، التي سيتصادف انعقادها مع الذكرى السنوية الخمسين للاعلان العالمي لحقوق الإنسان، ذات أهمية خاصة بالنسبة للأعمال التي تقوم بها.

- - - - -